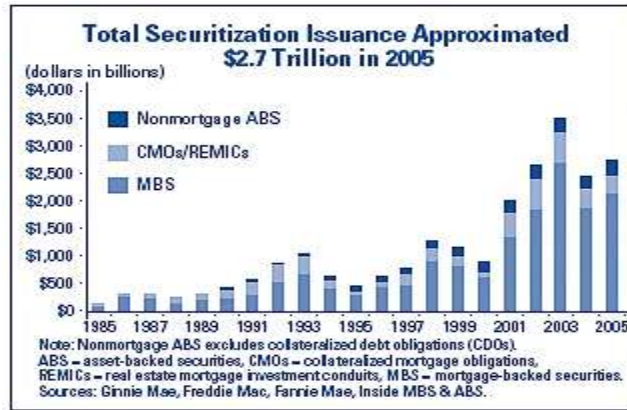


الشعب يريد استقرار الدولار

أى اقتصاد يعتمد على مجموعة من العوامل الأساسية يمكن تلخيصها فى التوظيف والانتاج والاتفاق والادخار والاسكان والضرائب وسعر الصرف وبدون مناغمة هذه العوامل ونموها بشكل مستمر يصبح من المستحيل تقريباً إزدهار الاقتصاد وحل المشكلات التى تواجه الدولة كبيرة كانت او صغيرة، فمُنذ تفاقم أزمة الاسواق الماليه فى 2008 لجأت الحكومه الامريكى الى اجراءات غير مسبوقه لانقاذ الاسواق الماليه من الانهيار، ومع عمليات التعويم والانتقاد وضخ الاموال والفائده صفر والقطع او التيسير الكمي، حدث نوع من التفاؤل والايفوريا "السعادة الزائفه" بإمكانية انتهاء الازمة وعودة الامور إلى طبيعتها فكل ما تحتاج اليه ادخار مناسب واتفاق واسع وتوظيف معقول ، لكن قراءة هادنه فى اخر المؤشرات الامريكى لعام 2011 الجارى نجد ما يلى:-

واصلت الحكومه الامريكى طباعه الدولار على مدار الساعه واصدار سندات الدين الامريكى بكل اشكالها وخصوصا سندات الخزينه الامريكى 30 سنه والمصنفة اكثر اداة ماليه امانا فى العالم (بيدوا ان تخفيض درجتها الائتمانيه قد اوشك) ووصل اجمالى الدين الامريكى الى 14.5 تريليون دولار او ما يعادل 500 مره حجم الاقتصاد الامريكى الفعلى على ما يعتقد، وقد لا تجد امريكا من يرغب فى سنداتها اعتبارا من يوليو 2011 مع انتهاء التيسير الكمي الفيدرالى على اساس ان افضل عائد يمكن تحقيقه على سند امريكى فى 30 سنه لن يزيد عن 4.5% سنويا ومع ارتفاع التضخم الى نفس الرقم تقريبا يصبح العائد الفعلى صفراً! فمن سيرغب فى استثمار لمدة 30 سنه بعائد صفر غير الاحتياط الفيدرالى وفى الدولار!! ناهيك عن تآكل رأس مال السند بسبب التضخم الى ان يصل صفر هو الاخر تقريبا اليس افضل ان تقرض اليونان ب 20-22% فى 3 شهور بدلا من صفر امريكا؟؟.



وفى محاولة يائسة لدفع عجلة الانتاج والقضاء على البطالة (9% حاليا) وخلق وظائف فى القطاع الصناعى وباقى القطاعات الغير زراعية وتمويل عجز الميزانية المتنامى ومنع الاسواق من الانهيار وخصوصا اسواق العقار والديون والاسهم) ارتفعت حصيله السندات التى لن تدفع "الديون المعدومه" من 385 مليون فى 2007 الى 6.4 بليون فى 2009 ومن المتوقع ان يصل المبلغ الى 117 بليون قبل نهاية العام 2011 الجارى)، واصلت الحكومه الامريكى سياستها المستفزة فى طباعه الدولار واصدار السندات والتيسير الكمي على امل ان يستجيب الاقتصاد ولا يدخل ركود عفيف وطويل، ناهيك عن 3 تريليون مطلوب دفعها للتأمين الصحى وصندوق التقاعد لأمريكا ككل، اما عجز الميزانيات المرعب فقد ضرب 43 ولاية حتى الان منهم نيويورك وحدها بعجز حوالى 9 بليون دولار واصبح العجز فى اموال التقاعد المطلوب دفعها للمتقاعدين 54 مليار دولار مما قد يغرى الكثير من الولايات بأشهر افلاسها وطلب التعويم من الحكومه الفيدراليه اسوة بالبنوك والشركات الكبرى التى تم تعويمها اثناء 2008 مع بداية الازمه او إعلان انفصالها عن الاتحاد وهو امر قد يتأخر قليلا لكنه ات بدون شك ان بقيت الامور على ما هى عليه او ساءت اكثر وهو امر محتمل كثيرا ان شاء الله.

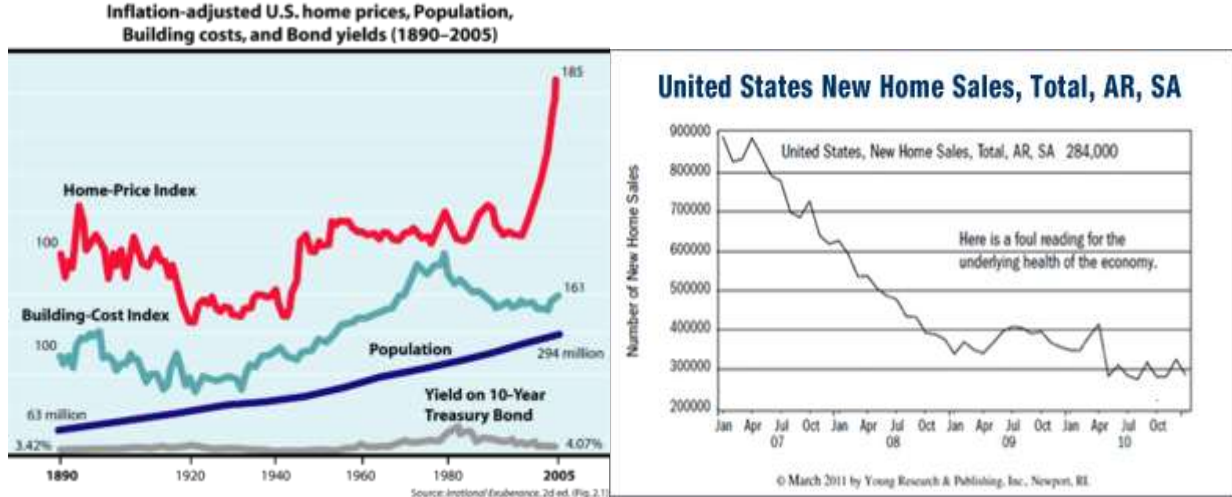
وقد أظهرت الاحصائيات الاخيرة للبطالة فى شهر مايو هبوط حاد فى التوظيف بلغ اكثر من 70% فى معدل نمو الوظائف وتراجعت جميع المؤشرات المتعلقة بالوظائف الدائمة والمؤقتة والقصيرة ولكل القطاعات، وبعد ثلاثة اعوام من الديون والاتفاق المرعب اصبحت الوظائف الغيرزراعية اليوم 130 الف بعد ان كانت 134 الف فى 2008، فهل كان الامر يحتاج كل هذا الاتفاق والسنوات؟؟!

اما التصنيع فعلى الرغم من نموه بشكل عام الى انه يتباطأ بشكل كبير واصبحت الارقام مقلقة الى حد بعيد اما الاتفاق عصب النمو الاقتصادى فقد تراجع مؤشره الى 60 تقريبا وهو اكبر تراجع فى 2011 وهبط مؤشر الانتاج الى 54 والجدول المرفق يوضح التفاصيل.

التصنيع فى لمحة مايو 2011						
مؤشر	مؤشر مايو	مؤشر نيسان / أبريل	النسبة المئوية نقطة تغيير	اتجاه	معدل من تغيير (شهرين)*	الاتجاه
مؤشر مديري المشتريات	53.5	60.4	-6.9	تزايد	أبطأ	22
الطلبات الجديدة	51.0	61.7	-10.7	تزايد	أبطأ	23
الإنتاج	54.0	63.8	-9.8	تزايد	أبطأ	24
المعالجة	58.2	62.7	-4.5	تزايد	أبطأ	20
مورد التسليم	55.7	60.2	-4.5	تباطؤ	أبطأ	24
جرد	48.7	53.6	-4.9	المتعاقد	من النمو	1
العلاء المخزون	39.5	40.5	-1.0	منخفض جدا	أسرع	26
الأسعار	76.5	85.5	-9.0	زيادة	أبطأ	23
تراكم الطلبات	50.5	61.0	-10.5	تزايد	أبطأ	5
الصادرات	55.0	62.0	-7.0	تزايد	أبطأ	23

21	أبناً	تزايد	1.0-	55.5	54.5	الواردات
24	أبناً	تزايد		الشاملة الاقتصاد		
22	أبناً	تزايد		قطاع التصنيع		

اما الاسكان وهو السبب الرئيسي في الازمة فقد هبطت مؤشراته الى ما دون ادنى مستوى وصله في عام 2008 مما يعنى ان كل الاموال والجهود التي بذلت لإنقاذ هذا القطاع قد باءت ايضا بالفشل وعاد القطاع ليغوص مره اخرى تحت الارض، والاسوء ان البنوك الكبرى المتورطه في الازمة ابتداءً وبدلاً من ان تستغل الاموال المجانيه المتاحة بشده وسخاء العم سام الغير مسبوقة لا تاريخيا ولا دوليا لتحسين وضعها والخروج بأقل خسارة وتحجيم استثماراتها فيه عمدت الى زيادة حجم المخاطر في محفظتها وضاعفت مشاكلها 3 مرات على الاقل مما يضع هذا القطاع المالى الخطير فى موقف يهدد سلامته والآخرين!! .



وقد اظهر مؤشر KBW Bank Stock Index الذى يقيس اداء اضخم 24 بنك فى امريكا حجم المأساة بعد ان هبط دون ال50 مسجلا ادنى سعر لسنة 2011 ومقترب من ادنى سعر فى 5 سنوات حوال ال40 مما يعنى ان الامور قد دخلت مرحلة خطيرة تشي بشر مستظير ولا حول ولا قوة الا بالله.



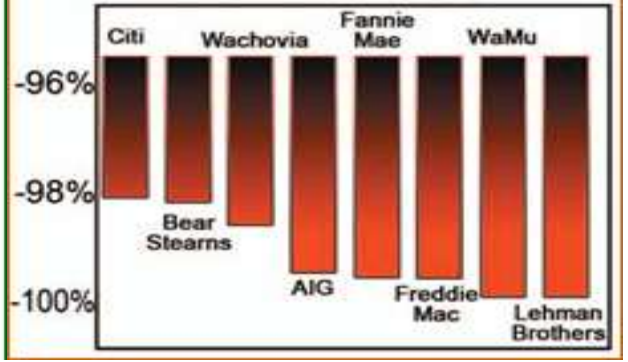
كما هبطت واختلطت كل مؤشرات الثقة فى الاقتصاد الامريكى بشكل عام فهل عادت الازمه مره اخرى ام انها لم تذهب اصلا وكانت مختفية بفعل فاعل؟ ام هي حالة مؤقتة سرعان ما يتعافى منها الاقتصاد الامريكى بعد ان طال مرضه وتعددت علله وحيرت اطبائه؟؟

فى الحقيقة ان الاقتصاد الامريكى لم يتعافى ابدا بالمعنى المعروف للكلمه، وعلامات التحسن فى العاميين الماضيين كانت نتيجة للحجم المرعب من الاموال التي تم ضخها ويقال انها وصلت الى 5 تريليون "2.5 تريليون منها تم طباعتها فعلا" حتى الان لأخراج الاقتصاد من عثرته، كان رد الفعل الاولى هو ارتفاع كبير فى اسعار الكثير من اسهم شركات متعثره وهو امر منطقي مع حجم الاموال المذكورة وحجم الهبوط فى اسواق الاسهم، لكن الم يكن الهدف الاصلى ان يرتفع سوق الاسكان والاسهم وهما معا "عنوان الفساد" وسبب المأسى فى كل الاقتصاديات فى العالم!! الم يكن من الافضل وقف دعم المتعثرين وتصفيتهم أم انهم اكبر من هذا ثم البدء من جديد؟؟

Mutual Fund Cash % vs. S&P 500



How Stock Investors Lost Their Shirts! (stock market losses from peak to trough)



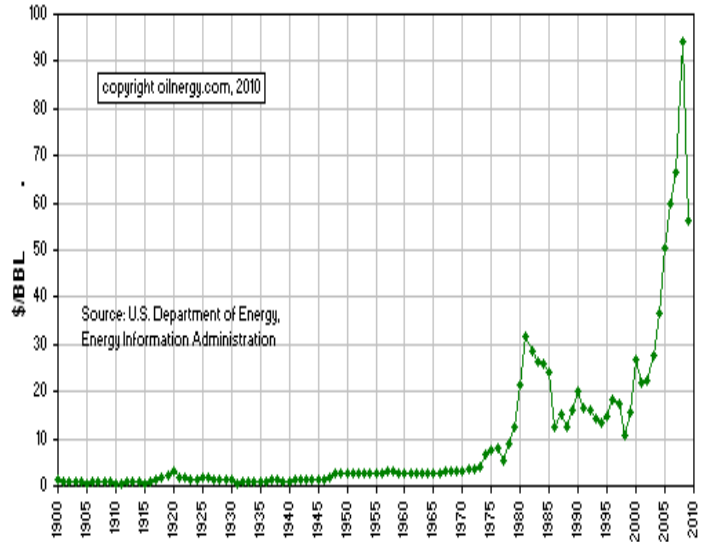
لكن للحقيقة وجه اخر فكل هذه الاجراءات ادت في النهاية الى تضخم حاد وهو نتيجة منطقية لزيادة الائتاق وخفض الفانده في اقتصاد منكمش وراكذ وان كان الاثر السيء المفترض لم يضرب بقوة بعد ولكنه في الطريق والامر وقت ليس الا، فمعدل التضخم مابين عامى 1951-1971 فى ظل اتفاقيه برايتون وونز كان بسيط ومسيطر عليه ولم يرتفع الاحتياطي الرسمى المعن من العملات الاجنبيه اكثر من 60% خلال فترة سريان الاتفاقيه اى بمتوسط سنوى حوالى 3% لكن بعد الغاء الغطاء الذهبى للعملات قفزت الاحتياطيات الورقيه من العملات الاجنبيه 2000% ووصلت الى 2 تريليون دولار تقريبا فى عام 2000 ثم فى 2010 وصلت الى 9.5 تريليون دولار والحبل على الجرار!!!

وقد امتد الاثر التضخمى الى كل شىء اخر وبشكل غير مسبوq وخصوصا منذ عام 2008 فقد تفاقمت الامور بشكل غير عادى وارتفع ثمن الغذاء اكثر من 50% ووصل سعر الجاز الى 5 دولار الجالون فى بعض الولايات مما يجعل من الحل شبه مستحيل، فالبترول ارتفع الى 150 دولار تقريبا فى 2008 بعد ان كان سعره 3 دولار فى عام 1972،

Inflation Adjusted Monthly CRUDE OIL PRICES (1946-Present) in April 2011 Dollars

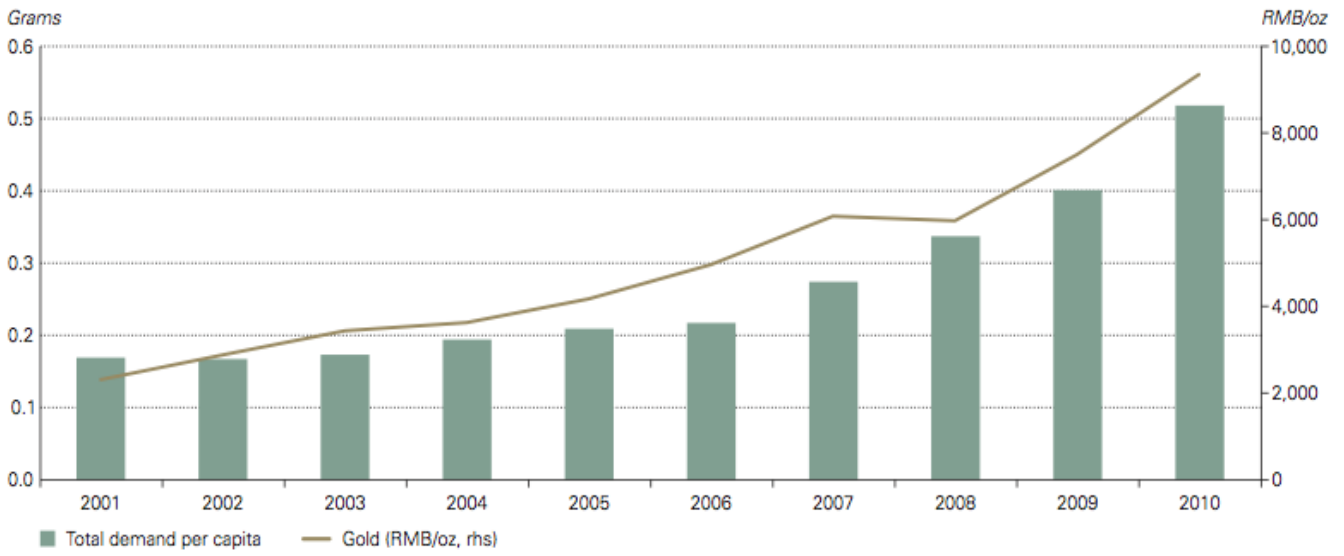


U. S. First Purchaser's Crude Oil Price



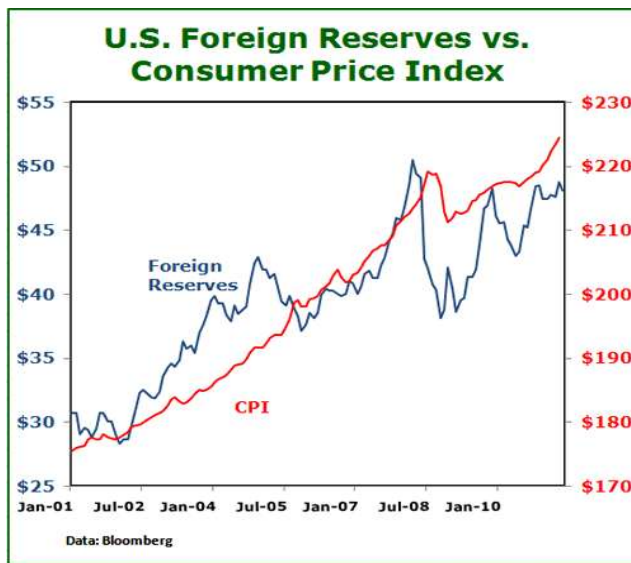
اما الذهب فقد ارتفع من 35 دولار الاونصة فى عام 1971 الى 1600 دولار حاليا تقريبا اى تضاعف سعره حوالى 560 مره فى 40 سنه مع انه احتاج مئات السنين منذ بدء تداوله لى يصل الى 35 دولار، وقد ارتفع منذ عام 2008 من 680 دولار الاونصة الى 1600 تقريبا فى اقل من ثلاثة أعوام ولهذا يقبل الناس على شراء الذهب



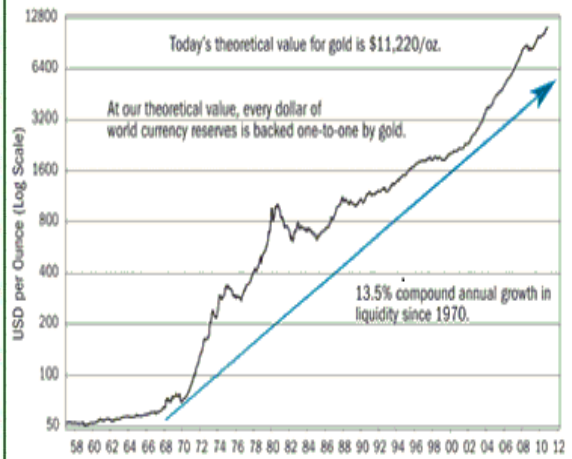


Source: Bloomberg, GFMS, World Gold Council

ففى ظل الارتفاع الجنونى لأسعار الغذاء والدواء والطاقة تفقد الناس الثقة فى الورق كل الورق وای ورق مهما كان نوعه واسمه وقيمته فتستبدله بالمعادن الثمينه وخصوصا الذهب ويعمل الذهب فى هذه الحالة كمؤشر للتضخم ومخزن للقيمة مما يعزز سعره فى المدى القصير قبل ان يعاود الهبوط بشكل كبير فى المدى الاطول ان شاء الله.

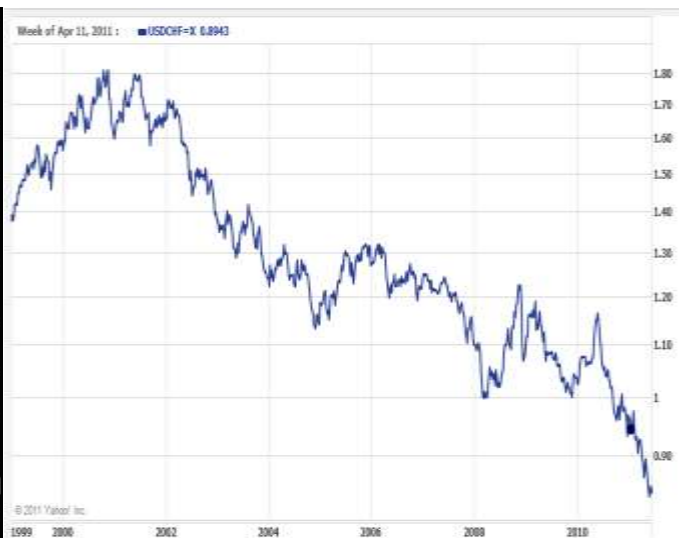


World Currency Reserves / World Gold Reserves



© March 2011 by Young Research & Publishing, Inc., Newport, RI. Source: EcoWin and Young Research

ومع انخفاض قيمة الدولار بسرعة وعنف كنتيجة طبيعية وحتمية للتضخم مقابل العملات وخصوصا الفرنك السويسرى فقد كان الدولار = 1.23 فرنك فى 2008 وهو سعر متدنى ومع ذلك ارتفع الفرنك اكثر و اصبح الفرنك = 1.20 دولار تقريبا، والدولار الاسترالى من 0.80 دولار صعد الى 1.10 دولار وكذلك الدولار الكندى والين اليابانى والكيوى، فليس صعب اذن ان نتوقع انتهاء سيطرة الدولار على الاسواق كعملة الاحتياط والقياس فى خلال 5- 10 سنوات على ابعد تقدير، على فرض ان الظروف الحالية بقيت على حالها ولم تسوء اكثر ومع تنامي عجز الميزانية والبطالة والتيسير الكمي يصبح رفع الفانده هو الحل ... هل تعتقد هذا؟ ولكن منذ متى كان رفع الفانده حل، لعله عقاب من يعلم..



واليوم اصبح الوضع فى امريكا ينذر بشر مستطيرفقيمة العقارات قد عادت الى ما كانت عليه فى عام 2002 (حوالى 18 ترليون قيمة الانخفاض) وواصل الدخل الشخصى الانخفاض ومازالت البطالة الفعلية مكونه من رقمين ونصيب الفرد من الديون قد ارتفع والناتج القومى مازال ضعيف وارتفعت اسعار السلع بقسوة (حوالى 35%) وارتفعت قيمة الوردات (حوالى 15%) وهى امور كلها تتفاعل بشكل خطير.

ان تخفيض الوضع الانتمانى لأمريكا اصبح مؤكداً، وهبوط الدولار اكثر امرا مفروغ منه لكن الجديد هو هبوط الحديد والنحاس والمعادن بشكل عام أما ارتفاع الذهب والبتروى فهو مؤقت والى زوال رغم التضخم العالمى الكبير، ورفع الفائدة بشده وهبوط اسواق الاسهم والعقارات والديون بقسوة عالميا لا مفر منه فما يحدث فى امريكا يؤثر على كل العالم، ومن يعلم قد تقع المعجزه ويستقر الدولار فى النهاية خصوصا امام العملات المشاعبة امثال الفرنك السويسرى والين اليابانى والاسترالى وحتى اليورو وهو امرا لا بديل عنه ومطلوب بشده لو اراد الدولار ان يحافظ على وضعه كعملة احتياط وقياس عالميه.

الكثير من الامريكيين والناس فى العالم يعتقدون ان الحل سهل ويسير كل المطلوب وقف الحروب وتخفيض الاتفاق العسكرى، قطع المساعدات التى لا تنتهى للدول الاخرى، تعديل نظام الضرائب والتعليم والصحة وتقاعد الحاضنات وفاتورة المحروقات والرعاية الاجتماعية وامتيازات الموظفين الكبار وتقاعدهم، زيادة التوظيف والادخار ومنع الاقتراض ووقف المطبعة الدولايه، بختصار امريكا اخرى جديده فمتى نراهم فى ميدان التحرير فى واشنطن مقابل البيت الابيض ويافطات "الشعب يريد استقرار الدولار؟؟"

بواحمد عصام

"تايبان"

الكويت فى 15-6-2011م